الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# دور الساسة والجيش في إعاقة وصول قطار النهضة والتقدم

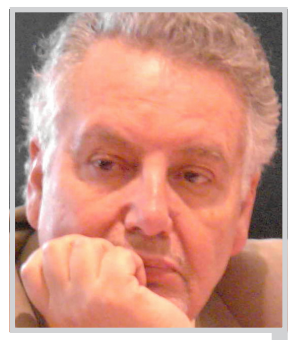

د. شاكر النابلسي

على امتداد القرن العشرين وحتى الآن ، ساد في العالم العربي الفكر السياسي على الفكر التكنوقراطي - التنموي. وشاهدنا احتدام الصراع الأيديولوجي ، واستغلال الخطاب السياسي للجزء الأكبر من هموم النهضة العربية. وكان الفصل بين الإصلاح السياسي والإصلاح الديني والتربوي واضحاً. في الوقت نفسه طغت المؤسسة العسكرية طغياناً كبيراً. وكانت تلك أهم ملامح ومظاهر إعاقة الوصول إلى النهضة العربية المنشودة.

### تراجع سيادة الفكر التكنوقراطي - التنموي

يرى بعض المفكرين العرب الماركسيين كالمفكر المصري أنور عبد الملك، أن وجهة النهضة الحضارية تعني في آن واحد أن سيادة الفكر التكنوقراطي – التنموي على الفكر السياسي بمعناه الرفيع، أي الفكر الفلسفي الحضاري في خدمة سلطة الشعب والأمة بدأت تنزوي تدريجياً، وإن كانت لا بُدَّ وأن تظل قائمة كعامل مهم من عوامل النهضة الحضارية، ولكنه عامل خاضع للإرادة السياسية القومية وفلسفة النهضة الحضارية في جميع المجالات والمستويات.(الوجهة الحضارية للفكر السياسي العربي المعاصر، ص٦٢).

### آفة الصراع الأيديولوجي

ولا شك أن الصراع الأيديولوجي في الوطن العربي، كان سبباً من أسباب التأخر الحضاري وإعاقة التقدم. وخاصة ذلك الصراع الذي نشب بين القوميين العرب والماركسيين العرب من جهة، وبين الإسلاميين وبين الماركسيين من جهة أخرى، وبين القوميين والإسلاميين من جهة ثالثة. ولم تستطع هذه الفئات الثلاث أن تقدم نظرية محددة للمجتمع العربي، كما لم تستطع أن تقدم برامج علمية واقعية خالية من الحماسة والعاطفة للتقدم الحضاري العربي. ومن هنا، نستطيع القول مثلاً أن الماركسية العربية أدت دوراً شديد الخطورة في تأخر التقدم الحضاري العربي. ويضيف المفكر الموريتاني السيد ولد أباه أن الماركسية العربية "لم تستطع تقديم نظرية المجتمع العربي التي وعدت بها. بل استخدمت –بشكل تعسفي وميكانيكي - أشد المقاربات الماركسية إغراقاً في التبشير الوضعي والتاريخاني الطوباوي، ولم تستطع أن تواكب الانقلابات المعرفية الكبرى التي أعادت بناء الماركسية". (أزمة التنوير في المشروع الثقافي العربي المعاصر: اشكالية نقد العقل نموذجا، مجلة "المستقبل العربي"، عدد ١٤٥، ١٩٩١).

### الهمُّ السياسي أكبر الهموم

لا شك أن الخطاب السياسي العربي، قد استهلك الجانب الأكبر من هموم النهضة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين بكامله، على حساب خطابات أخرى ومشاكل أخرى كالتربية، والتعليم، والصناعة، والحرية الاجتماعية، وخلاف ذلك. ولعل ذلك يعود إلى أن الهمَّ السياسي العربي كان من أكبر الهموم العربية أثناء الاحتلال الغربي، ثم مرحلة نيل الاستقلال السياسي دون الاستقلال الفكري والاقتصادي والاجتماعي. وكما قال فاروق مردم فإنه "لم يُطرح من الأسئلة إلا ما يتعلق بالدولة والسلطة، والفرد والدولة، والدين والدولة، والحرية التي تصونها الدولة، والمساواة التي يكفلها القانون" (ملاحظات حول الفكر العربي في عصر النهضة، مجلة "مواقف"، العدد السابع، ١٩٧٠). ولعل هذا من أحد أسباب عوائق التقدم الحضاري وعدم اكتمال المشروع الثقافي خلال الفترة الماضية. وهو ما يركز عليه واحد من الباحثين العرب المعاصرين كطارق زيادة، بقوله من أن "المفهوم النهضوي للحرية انحصر في فكرة الاستقلال السياسي، ولم يتعده إلى أعمال النقد والتشريح والتفكيك في عرى بنيتنا. فضحل مفهوم الحرية وبات قاصراً، بل وأعدنا إنتاج فكرنا ذاته - تراثياً أو غربياً - ونحن في غيبوبة من الرضا على النفس". (العرب والفكر النقدي، مجلة "الناقد"، عدد ٤٢، ١٩٩١).

### التركيز على الإصلاح الديني والتربوي فقط

يرى بعض المفكرين كالمصري حسن حنفي، أن اختيار زعماء الإصلاح وأصحاب مشروع النهضة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين أسلوب الإصلاح الديني والخلقي والتربوي والابتعاد عن الإصلاح السياسي خوفاً من البطش السياسي، قد أدى إلى تأخر مسيرة التقدم الحضاري العربي إلى يومنا هذا. (الحركات الإسلامية في مصر، ص٢٤).

### عدم الاستعانة بالمفكرين

لقد أعاق التقدم الحضاري - في رأي بعض الباحثين كالمصري نادر فرجاني - عدم استعانة السلطة السياسية بالمفكرين العرب في شتى الاتجاهات. بل لقد كان المفكرون العرب منذ بدء مشروع النهضة العربية في القرن التاسع عشر من أعداء السلطة. وكانوا يطارَدون، ويُنفَون، ويُسجَنون، ويُعذَبون، ويُقتَلون كذلك. ذلك أن السلطة السياسية في الوطن العربي، كانت وما زالت "غير راغبة في النصح من الكفاءات المثقفة الملتزمة بالتقدم. لأن مصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة تتناقض مع التوجهات الاجتماعية لهذه الكفاءات".(عن إحراق الكتب وعلاقة المفكر بالسلطة، مجلة "المستقبل العربي"، عدد ٥٧، ١٩٨٣).

### أمة لا تستحق التقدم

ويرى بعض الباحثين، أن الغرب الذي استعمر الشرق، نظر إلى الشرق وإلى دول العالم الثالث نظرة الشعوب التي لا تستحق التطوير والتقدم الحضاري. وأنها لا تملك مقومات تلقي خطوات التقدم الحضاري، فيما لو علمنا أن الغرب كان قد استعمرَ الجزء الأكبر من العالم العربي بدءاً من عام ١٨٣٠ وحتى عام ١٩٧٠، وأنه خلال هذه الفترة، كان يحجب سبل التقدم عن العالم العربي. ويقول المؤرخ والباحث اللبناني وجيه كوثراني: "أعتقد بأن الغرب لم يحسن التقدير، بل قلل من أهمية قابلية العالم الثالث للتحرر والتقدم. فقد صنّف الغرب شعوب العالم الثالث كشعوب من الدرجة الثانية، ليس في وسعها أن تواجه التحدي الغربي لمجرد أنها ليست أوروبية" (كوثراني وآخرون، الفكر السياسي العربي في مواجهة تحديات العصر، ص٢٤٧).

### دور المؤسسة العسكرية

إن المؤسسة العسكرية في أغلب الدول العربية، قطعت الصلة التي يُفترض أن تنشأ بينها وبين المؤسسات الدستورية والفكرية والاقتصادية. وانعكس هذا الوضع على اقتصادها. وهذا الاختلال الذي حصل بين مؤسسات الدولة المختلفة، أدى إلى التقليل من قيمة الفكر والمفكرين. وهذا أدى بالتالي إلى تعثر خطوات التقدم الحضاري، فيما لو علمنا أن المفكرين هم الذين يحملون مشروع التقدم، ويتقدمون به.

### دور الدولة العربية الحديثة

كانت للدولة العربية الحديثة مفاهيم مختلفة للتقدم الحضاري. فقد ورثت الدولة العربية الحديثة بعض مفاهيم ومعايير التقدم من الدولة العثمانية، التي كانت تعتبر معيار التقدم الأكبر هو امتلاك قوة عسكرية ضاربة، وجيش قوي، يستطيع تحقيق طموحات الإمبراطورية العثمانية.

ومن هنا، انصبَّ الاهتمام العثماني على تطوير وتقوية الجيش. وكان العثمانيون منقطعين عن العالم من خلال قطيعة ثقافية صارمة، ولم يحاولوا فك هذه القطيعة جزئياً - كما حصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - إلا بسبب حاجتهم إلى خبرة الغرب العسكرية. وعندما انفتح بعض سلاطين آل عثمان على الفنون التشكيلية الغربية، وجاءوا بالرسامين الإيطاليين لكي يرسموهم، كان هؤلاء الرسامون - إضافة إلى ما يتمتعون به من فن الرسم - على جانب كبير بمعرفة بناء الحصون العسكرية. وعندما بدأ سلاطين آل عثمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ببناء المدارس والمعاهد والمستشفيات، كانت معظم هذه المرافق مؤسسات عسكرية، ولخدمة المؤسسة العسكرية.

وعندما جاء محمد علي باشا إلى السلطة في مصر، كان همه الأكبر وحلمه الحضاري الأمثل أن يُنشئ جيشاً قوياً وقوة عسكرية ضاربة، استطاعت فيما بعد، أن تصل إلى أبواب الاستانة، وتهدد الباب العالي، وكادت أن تنام في قصر "التوب كابي" لولا معارضة الدول الغربية. وعندما لم يستطع الباب العالي إخماد ثورة اليونان، لم يجد الباب العالي غير أسطول باشا مصر لإخماد الثورة. وعندما هبَّ الناس في الجزيرة العربية، في وجه الحكم العثماني، كان سيف باشا مصر هو الذي قطع الرؤوس، وأخمد الفتن، وقضى على المحن.

### الرقي الحضاري والقوة العسكرية

فكما تمثلت النهضة للعثمانيين بالتقدم العسكري والتفوق الحربي، فقد اقتفى محمد علي باشا خطوات العثمانيين، في تمثل النهضة تمثلاً عسكرياً وحربياً أيضاً. وهذا لا يعني أن هدف التفوق العسكري لم يتبعه تقدم في مجالات المعرفة الأخرى. فقد تم في مصر على وجه الخصوص تقدم في العلوم الطبيعية، والرياضة، والصحة، والصناعة، والزراعة. وكلها علوم كانت تابعة للمؤسسة العسكرية، ومتفرعة عنها ومكملة لها.

### مبررات التركيز على الجيش

ومن هنا نرى، أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى الرقي الحضاري بمنظار عسكري بحت. وقد أورثت هذه النظرة إلى بعض الدول العربية الحديثة في القرن العشرين. ففي النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحنا نقرأ أن ميزانيات الدفاع، وما يُصرف على الجيوش العربية، التي لم تحقق طيلة القرن العشرين نصراً عسكرياً واحداً، أضعاف ما يُصرف على التعليم، والتربية، والثقافة، والصحة. وكان لذلك أسبابه الكثيرة منها:

١- أن معظم البلاد العربية، كانت خارجة من استقلال حديث، وبحاجة إلى جيش لحماية هذا الاستقلال وصيانته.

٢- نشوب الصراع العربي- الإسرائيلي، وضرورة التجييش لمواجهة هذا الصراع وحسمه، والذي لم يُحسم منذ نصف قرن ويزيد، حتى الآن.

٣- تنظيم المجتمع وضبطه إدارياً وأمنياً. وهذا لن يتأتى إلا بإقامة مجتمع عسكري منظم وقوي.

٤- تحويل مجموعة من الفلاحين والبدو إلى مجموعات مدنية منظمة تمتّ إلى المجتمع المدني، أكثر مما تمتّ إلى المجتمع القروي أو البدوي، وذلك عن طريق إدخال هذه المجموعات في سلك الجندية.

٥- ضمان الدولة الحديثة لولاء الطوائف والعشائر والقبائل، عن طريق انخراط أبناء هذه الفئات في الجيش، وتقديم الولاء للسلطان والدولة.

٦- تشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل وإدخالهم الجيش، الذي يستطيع أن يستوعب أعداداً كبيرة من عاملين. وبهذا تضرب الدولة الحديثة عصفورين بحجر واحد: فهي تقضي على جزء من البطالة، وتضمن ولاء العاطلين عن العمل، ومن كانوا يهددون أمن الدولة نتيجة لذلك.

٧- من المعروف، أن المصروفات والميزانيات العسكرية العربية تبقى سرية أو شبه سرية، مما يُسهّل عمليات السرقة والسمسرة من مشتريات السلاح والصفقات العسكرية الأخرى ذات المبالغ الطائلة. ومن هنا انصبّ اهتمام الدولة العربية الحديثة على تكبير أعداد الجيوش، لا إلى تقويتها وتحديثها، حتى تستطيع تحقيق النصر من خلال هذه الجيوش الجرارة التي بلغ تعدادها في الوطن العربي مع نهاية عام ٢٠٠٦ أكثر من مليوني عنصر، وبرغم ذلك لم تستطع أن تحقق نصراً عسكرياً واحداً أمام جيش بلغ عدده مئة ألف جندي، أو يزيد قليلاً.

٨- لقد أدى ظهور البترول في بعض بقاع العالم العربي وارتفاع أسعاره في عام ١٩٧٤ وما بعد ذلك، وفي فترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ كذلك، إلى دعم المؤسسات العسكرية والاهتمام بالجيوش أكثر فأكثر، حيث توفر المال الكثير المفاجئ، من دون وجود قنوات استثمارية له، ومن دون وجود خطط تنمية للصرف عليها. ولم يكن أمام الدولة العربية الحديثة التي توفرت لديها سيولة خيالية مفاجئة، غير الجيش والمؤسسة العسكرية والأمنية للصرف عليها، وتصريف الأموال الطائلة في قناتها، فيما يلزم وفيما لا يلزم. وبذا، كان لظهور البترول وأمواله المفاجئة الأثر الكبير في تعاظم حجم وانتفاخ المؤسسات العسكرية العربية وليس تقويتها وتحديثها، وفيما اعتبر - في رأي الدولة العربية الحديثة - رمزاً من رموز التقدم الحضاري.

٩- اعتبار المؤسسة العسكرية مدرسة لتخريج السياسيين الذين عادة ما يتولون سلطات عليا، كأن يصبحوا سلاطين بلادهم، أو أن يصبحوا رؤساء حكومات أو وزراء أو مدراء هيئات حكومية عامة. وبهذا أصبح الجيش، لا الجامعة العلمية، في الدولة العربية الحديثة، هو المصدر الأساسي للكوادر السياسية العربية الحاكمة.

١٠- وأخيراً، اعتبار الجيش دائماً هو حزب الحاكم وحامي شرعيته. وقد سبق وقال جمال عبد الناصر لمراسل إحدى الصحف الغربية، من أن "جيشي هو برلماني". بمعنى أنه هو حامي الشرعية في مصر. وكان الأمر كذلك في بقية العالم العربي. ومن هنا، كان الصرف المالي على الجيوش العربية بسخاء شديد لا للدفاع عن الوطن ضد العدو الخارجي، ولكن للدفاع عن النظام (الشرعية) ضد العدو الداخلي من المعارضة.

الأولوية للجيش والمؤسسة العسكرية

ومن هنا نرى، أن الجيش والمؤسسة العسكرية التي تبنتها الدولة العربية الحديثة كرمز من أبرز رموز التقدم الحضاري لم تقم بواجبات عسكرية فقط، ولكنها قامت كذلك بواجبات مدنية ولكنها محدودة، وهي تحويل جزء من المجتمع الريفي والبدوي التقليدي إلى مجتمع مدني حديث. واعتبرت الدولة العربية الحديثة ذلك مساهمةً واضحةً منها في التقدم الحضاري العربي.

# هل هناك تغيّر في الستراتيجية الأميركية في العراق والمنطقة ؟

(٣-٢)

د. مهند البراك

من جهة اخرى وفيما يتصاعد خطر الهيمنة الإيرانية في العراق والمنطقة، بشتى الحجج و تحت انواع الشعارات القديمة الجديدة، التي تعبّر عن اهداف تصدير ( الثورة الإسلامية ) و على اساس مواجهة الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة الأميركية )، يتعزز نهج الأنفتاح الرأسمالي الحر فيها بشكل مذهل كما يشهد عليه النشاط المتنوع في " جزيرة كيش " الإيرانية (١) كجزيرة حرة امام كل الرساميل الغربية : اميركية واوروبية، برغم كل الحروب الكلامية و انواع الخطب .

" كيش " التي وصفتها " معصومة ابتكاري " نائبة رئيس الجمهورية الإيراني السابق، بانها " هي التي تجعل من ايران جزيرة الإستقرار في الشرق الأوسط بمنظور رجال الأعمال الأمريكيين " في خطابها الشهير الذي دعت فيه المستثمرين الأجانب و الغربيين بالذات للاستثمار في ايران. حيث تقع في الجزيرة مقرات الأدارات والممثليات الغربية ببرغم انواع العلاقات الدبلوماسية المقطوعة رسمياً.. وتمتاز بسهولة شروط الإقامة والفيزا ، وحيث توجد ادارات ٧٢ اثنين وسبعين شركة استثمارية غربية عالمية والنفطية منها بشكل خاص، مثل: PGP، توتال الفرنسية، هالبرتون/ تشيني ، شل، عجيب.. وغيرها، من شركات النفط النرويجية والأخرى التي تحمل اسماءاً اوروبية و تعمل برأسمال اميركي.. اضافة الى شركات اللوتري (اليانصيب) !! واسواق الجملة و المفرق بالأسعار الحرة التي تجهز وحدها الاقتصاد الإيراني بـ ٤ مليارات دولار فصليا (٢) .

ويضيف متخصصون، ان اعلان منطقة سرخس (ساراخس) في اقصى شمال شرق ايران كمنطقة حرة من قبل " احتكار القدس " للنفط والغاز (٣) ، الملوك والمسجّل باسم الأخ الشقيق للمرجع الإيراني الأعلى خامنئي، والذي ينشط فيه احتكار توتال النفطي الفرنسي . المتعدد الجنسية اضافة الى الشركات الكازاخية، التركمانية، الأوزبكية، الآذربيجانية والتركية جعل المقاطعة النفطية المعلن عنها ضد إيران لامعنى اقتصادي لها، بوجود المناطق الحرة تلك وبسياسة التوسع بها. في معادلة معقدة تلقي اضواءاً على طبيعة ملفات العلاقات الأميركية . الإيرانية المتنوعة والمتبادلة المصالح والأرباح، تحت شعارات. . " الموت لأميركا " و التهديد بالخطر النووي !!

وفيما يتواصل النشاط العسكري الأميركي المكلف في العراق، وتواصل القاعدة الأرهابية نشاطاتها فيه ببرغم الضربات الموجعة التي تلقتها وتتلقاها الآن، وفق البيانات الرسمية. اضافة الى تواصل نشاط عدد من الدوائر الإيرانية التي تعمل على اثارة و تغذية الصراعات الطائفية و القومية فيه، بالسلاح و المال و باللعب على اطرافه المتنوعة لصالح اجندتها الخاصة المنسجمة مع اثارة قضية السلاح النووي المستمر التلويح بها، مؤدية الى مزيد من الخسائر البشرية والمادية للأطراف العراقية خاصة، اضافة الى الأميركية .

و فيما يتواصل استمرار سياسة الغطرسة لحكومة اولمرت في الصراع العربي الإسرائيلي، تزايد الخسائر الأميركية في افغانستان، وبعد تأثيرات سحب السعودية لودائعها احتجاجا على مضايقات الإدارة الأميركية للجاليات و المصالح السعودية في الولايات المتحدة منذ ١١ ايلول ..٢٠٠١ اضافة الى طول انتظار و (ترقّب) الأشقاء العرب للحالة في العراق (٤) . .

والتي دللت على استنفاذ خطط " الغرب " و عجز نوع تحالفاته، عن "احتلال" المنطقة وإعادة هيكلتها برؤيته الحالية، اضافة الى عجزه عن الاستثمار في فوضى المنطقة، و على تزايد دور الأقطاب الإقليمية، وتزايد حالة العداء ذي الطبيعة الراديكالية، و على اهتزاز و تهرئ الأدوات والقوى التي استند عليها و افترض فيها النجاح بداية، اضافة الى تواصل غياب المبادرة والمشاركة الشعبية !!

اخذت كلها و غيرها تترك تاثيراتها السياسية و المعنوية و المالية السلبية على واقع الحياة اليومية الداخلية الأميركية، في وقت يتميز بتزايد تباعد مصالح الأحتكارات الصناعية العسكرية الأميركية الداعمة لإدارة الرئيس بوش، عن ما انتظره الشعب الأميركي ذاته منها كما مر ، والذي اخذ يفرض الحاجة الى مرحلة جر النفس و التهوين على الناخب الأميركي، و اعادة التحالفات . . بعد ان حققت تلك الإحتكارات اهدافا مهمة لها على صعيد ستراتيجيتها في العالم و المنطقة . من هنا بدأت اطراف ادارة الرئيس بوش تطرح اهمية الحل السياسي وتحاول اتباع وسائل ( الاقناع والمصالحة) و محاولة احتواء سياسات العداء

جزيرة كيش الإيرانية

لحربها في المنطقة على اساس "محاربة الارهاب" . . وفي بيانات اكثر وضوحاً من مشروع بيكر هاملتون توضح وزيرة الخارجية الأميركية رايس :

" أن النجاح الأميركي في القضاء على تلك الجماعات (المقصود الأصولية المتطرفة / م . ب) يحتاج إلى مساعدة الحلفاء والأصدقاء بالمنطقة . . وأن المصلحة الأميركية التي تجمع بين دفع الديمقراطية ومحاربة الإرهاب والتطرف بالمنطقة خيار صعب ومعقد؛ حيث تحتاج الولايات المتحدة الأميركية الى تعاون الأنظمة غير الديمقراطية بالمنطقة . . و أنه لا يمكن إنكار دور الدول غير الديمقراطية في محاربة الإرهاب " !!

اضافة الى قولها " أن حل مسألة مشاركة الجماعات المسلحة في الانتخابات.. يقع على عاتق قيادات المنطقة ومؤسساتها؛ لإيجاد حل لها بالطرق السلمية بعيدا عن الكبح والقمع والاستثناء "!! و الذي يعني انه يفتح الباب لأشراك الجماعات المسلحة في الحكم، على النقيض من : مطالباتها و تاكيداتها على انهاء التشكيلات المسلحة غير الحكومية " الميليشيات " وعلى التبادل السلمي للسلطة الذي يؤكده الدستور العراقي الجديد، كشرط للمشاركة في الحكم والذي يوضحه و يؤكده هنري كيسنجر (راجع: مراجع و مقارنات ) .

و يرى محللون و مراقبون دوليون، ان تركيز المسؤولين في ادارة الرئيس بوش على تصاعد اهمية الدور السياسي الآن بل و ابدائهم (مرونة) اكبر مع انواع الجماعات المسلحة الذي يجد تعبيره في " ..

ان الظروف الحالية تؤدي الى صعود قوى غير حكومية خلال الممارسة الديمقراطية، ولاسيما أن الجماعات المسلحة التي لم تعلن تخليها عن العنف هي أقوى الجماعات السياسية تنظيما في العالم العربي " (٥) ويوضح ان ما جرى ويجري حتى الآن برغم الشعارات التي لخصتها ادارة الرئيس بوش في الديمقراطية و في انهاء العنف كاسلوب للحكم و التعامل، لابدّ وان يعكس صفقة سياسية جديدة في طور العمل و التطبيق مع الجماعات المسلحة، تبدأ بها ادارة اوباما المنتظرة وعلى ذلك يرى عديد من الخبراء ان الستراتيجية الأميركية في المنطقة الآن تزداد وضوحاً في ان المهم لها ليس الديمقراطية و انما "محاربة الأرهاب" من دون تعريفه و تحديده، ودون السعي لتجفيف منابعه و دون وضع حلول لأسباب العنف النابعة من : الفقر والجهل و الجريمة والمخدرات من جهة، تصعيد التعصب القومي و الديني و الطائفي، اضافة الى الحرب و الإحتلال وغيرها من جهة اخرى والتي تسببت بها سياساتها الحربية ذاتها.

و ان تغيّر ستراتيجيتها في المنطقة يتلخص في دوام " مساومتها التاريخية القائمة على الدعم الأميركي للنظم السلطوية ديمقراطية ولا ديمقراطية مقابل عمل هذه الأنظمة على تحقيق الاستقرار الذي تسعى اليه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها " على حد تعبير موضوعات وزيرة الخارجية الأميركية رايس، المستندة الى مشروع " بيكر . هاملتون " الستراتيجي الديمقراطي . الجمهوري .. وهو الأمر الملموس والمعاش في حركة الواقع العراقي المأساوي حتى الآن وحركة اتفاق و اختلاف و تنازع قواه المحركة، والى قضية كركوك الملتهبة الآن، برغم جهود مخلصة تبذل .

ويرى سياسيون ان دول الغرب بعد ان نظّمت الشرق الأوسط بتكريسه تابعاً..وعلى اسس القومية و القومية . الأقليمية و المحلية وعلى اساس قوميات اصغر و اقليات قومية و فئات اجتماعية و دينية حاكمة و اخرى محكومة.. تسعى اليوم الى التاقلم و التعايش المتبادل المصلحة مع اطراف الموجة الأسلامية في المنطقة . . بعد تزايد الشعور انها تستنفذ الآن حتى برنامجها في (دعم) تكوينات الأقليات و نضالها من اجل حقوقها العادلة !!

وان المتغيرات الحاصلة فعلا لكل الأسباب المارة الذكر قد تدفع بالغرب للتعامل مع الجديد النوعي على قواعد أخرى بقصد احتواء المنطقة وإعادة هيكلتها وهيكلة قواها على قواعد وبنى جديدة يفترضها مجدية، وبينها القبول والمساعدة على تشكل محاور قوة ما فوق قطرية بطابع عربي في محاولة لتصعيد التعارض مع القوميات والأمم المجاورة بوجهة موازنتها و تحقيق استقرارها المنشود. . باسلوب سعي الغرب الدائم لإقامة نظم امن إقليميه موالية أو متعايشة. و التي منها تنطلق دعوات الإدارة الأميركية الآن الى " العراق العربي " و "عروبة العراق " بعد ان اهملتها ولم تهتم بتحديث مفهوم الإنتماء العربي على اساس احترام حقوق وواجبات الأقليات غير العربية . . لا قولاً و لا فعلاً و لا جهوداً.

و يشير فريق آخر الى ان الستراتيجية الأميركية اليوم تعبر عن حاجتها الى برامج سياسية وفكرية وبالتالي احزاب جديدة تعبئ نحو السعي على تحقيق تقارب و (وحدة ) دول المنطقة او عملها على اساس من محاولة تكتيل الشعور العربي للوقوف امام الخطر الإيراني الساعية الى احتوائه، حيث حققت و تحقق نجاحات في اجندة معه . .

في وقت تعمل فيه على احتواء إيران بدل مواجهتها عسكرياً عبر: قبولها بدور إقليمي عملي لها، وإفساح المجال لها في آسيا الوسطى، وقبولها شريكا ثانويا في العراق، وبعض مناطق الخليج، لتخفيف اندفاعتها باشراكها في النظام الإقليمي و بتحمّلها اعباء توفير مستلزماته . . عبر ستراتيجية التفاوض، والتعاون الاقتصادي والأمني مع تصعيد الحملة الإعلامية والأمنية والسعي للتعامل و التأثير على بنيتها بالرهان على " الليبرالية " والقوى الاقتصادية الموالية فيها، المجسدة في تيارات في المؤسسة الدينية، وفي البازار على اساس تزايد وجهة الدوائر الأميركية الحاكمة في قبول القوى الإقليمية الصاعدة، والتعايش معها، وقبول صعود قوى جديدة، والسعي لاحتوائها، والرهان عليها

وفيما تسعى الستراتيجية الأميركية الآن الى احتواء الأزمات و الى التطبيع و التعايش مع الميليشيات بعد توصلها الى استحالة ايقاف العنف، و دعوتها اياها الى تشكيل اجنحة سياسية لها ( كما يجري مع حماس في غزة ) . . يتساءل فريق ثالث عن ماهية حدود مصالح الأمن القومي الأميركي في المنطقة ؟؟ فلا يعقل ان تكون بلا حدود قانونية فاعلة و معمول بها تضمن مصالح دول و شعوب المنطقة و حقوقها هي بالأستقرار و السلام و الرخاء . . و خاصة في مجالات النفط و الطاقة والثروات الطبيعية، و في تحقيق الأمن . .

و تعبر اوساط متزايدة عن قلقها من اشارات واعمال واضحة للأحتكارات الأميركية المهيمنة تعبر عن قبولها لأية سلطة في مناطق النفط تستطيع ان تنظم لها النفط والأمن و مواجهة ( الأرهاب ) في وقت لاتبالي فيه الاحتكارات ذاتها من اخطار اعمال الأرهاب و الموت و الدمار على شعوب المنطقة بقدر خوفها من تدميره لمصالحها . .

وفيما يشكّل العراق نموذجاً مصغراً لدول المنطقة المتشابكة المتداخلة التكوينات، اضافة الى اهميته الستراتيجية الفائقة لها . . فان وضعه الأني يؤدي دورا حاسما في تقرير واقع و آفاق الستراتيجية الأميركية في المنطقة و العالم بتقدير مخططيها، خاصة وان عليه الآن اكبر قوة عسكرية اميركية خارج الولايات المتحدة، وترى الإدارة الأميركية في العلاقات الستراتيجية معه و مع أفغانستان وبعض دول أسيا الوسطى والعلاقات الستراتيجية طويلة المدى مع الدول الخليجية، الأساس في ستراتيجيتها في عموم المنطقة، اضافة الى ستراتيجها في تصعيد التعارضات الاثنية و القومية . . و اعتمادها كقاعدة دائمة للتأثير و الفعل في المنطقة . في وقت تتزايد فيه التكهنات بتهيؤ البنتاغون للأستعداد على استبدال الوجود العسكري الأمريكي المباشر الكبير في العراق . . بوجود محوري في المنطقة الكردية، الكويت، الأردن، وفي دول الخليج وبحر العرب . .

من ناحية اخرى، وبرغم ماحققته الأدارة الأميركية من اسقاط الدكتاتورية الذي افرح ملايين العراقيين، الا انها بقرارات دوائرها وتراكم اخطائها، اضافة الى كل الواقع الوطني والأقليمي والدولي، وبرغم صبر ابنائه وتماسكهم امام الأخطار الرهيبة المتزايدة . فإن العراق انتقل الى مواقع لاتزال مجهولة بعد ان لم يحصل ابناؤه من كل التغييرات الا الدمار، برغم الجهود المخلصة التي تبذل و النجاحات التي تتحقق في نجاحات وقوف عشائر العراق العربية ضد القاعدة والتي تسببت بانبعاث الروح الوطنية العراقية وبالتالي بانكسارات القاعدة، و التي تواجه بمحاولات اثارة نزاعات عرقية و قومية بين ابناء البلد الواحد .

وسط قلق اوسع الأوساط العراقية الذي لا يتأتى من اليات و كيفية تحقيق تنازلات متبادلة مع الجيران فحسب، بقدر قلقها النابع من استمرار ترك العراق ساحة للصدام و لتغلغل الجوار بشؤونه، وبعبارة ادق جعل العراق كما لو انه بؤرة دائمة للحروب في المنطقة التي حتى لو انسحبت القوات الأميركية منها . فانها لاتذكر الا بما ترك الإنسحاب الأميركي من فيتنام في منطقة جنوب شرقي آسيا، حيث استمرت الصدامات والفتن بين اطراف المنطقة ودولها، مكبدة شعوبها خسائر لم تنته الى الآن، على اساس مصالح وخطط الإدارة الأميركية العسكرية الستراتيجية اللاحقة .

اضافة الى القلق النابع من مساع محمومة دولية و اقليمية تجري لعدم السماح للعراق بان يبرز كقطب نفطي مالي تجاري في المنطقة، و مساع محمومة متنوعة في دول المنطقة تسعى لتحطيم كيانه امام المستثمرين بابقائه في حالة عدم استقرار، ليس بتسهيل ارسال معارضيها الداخليين اليه فحسب . . بل بالأمعان في تحطيم كينونته الإجتماعية الثقافية الحضارية . في زمان صار فيه مآل و مصير النقاط الأكثر التهابا في العالم لايتقرر في الواقع بالأرادة الوطنية لوحدها و لا بالأرادة الدولية لوحدها و انما بكلاهما و بصراع و تفاعل الأقطاب الأقليمية الجديدة معهما و مع الأقطاب العظمى الأخرى .

والذي قد لن يكون في ظروف تصاعد النزاعات العرقية والطائفية و القومية التي يجري الدفع بها ، و تهدد باندلاع نزاعات اكبر سواءاً في العراق او في عموم المنطقة الا محاولة لنشر الفوضى بين شعوب المنطقة لتأمين انسحابها منتصرة من جهة، ولترك الصراعات الأقليمية تشتعل لتشغل دول المنطقة بمشاكلها وتشلها فيما بينها، فاسحة المجال لتدوير دواليب ماكنة المجمع الصناعي العسكري النفطي الذي تقوده الأحتكارات الأميركية المتعدية الجنسية المنتصرة، في وقت تدعو فيه الى الاستقرار و محاربة الأرهاب .

واخيراً فأن الوضع الحرج القائم، لابد وان يشحذ همم القوى العراقية الفاعلة، الى اهمية وحدة القرار العراقي ووحدة خطابه، واهمية تلاحم مكوناته باختلافها الفكري السياسي، القومي، والديني المذهبي، الذي لايمكن من دونه الحصول على حقوق لأي مكوّن عراقي لوحده.. والى اهمية المبادرة للتوجه لمكونات المنطقة وللقوى العالمية العظمى الأخرى ايضاً، من الصين والى الاتحاد الاوروبي وروسيا . . في ظروف يتزايد فيها احتدام الصراعات الرهيبة على المناطق الأكثر ثراءاً بالمواد الخام في العالم .